



الشبكة
العربية
لديمقراطية
الانتخابات

"البيان التقييمي لبعثة الشبكة العربية حول إنتخابات
مجلس النواب في إقليم كردستان – العراق 2018"
اربيل – تشرين الأول/أكتوبر 2018

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات البيان التقييمي حول الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان

أربيل - الأول من أكتوبر 2018

مقدمة

جرت يوم أمس (30 سبتمبر 2018) الانتخابات البرلمانية للعام 2018 في إقليم كردستان، لتؤكد تمسك شعب الإقليم بمبدأ أي دورية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة. ونحن بعثة الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، نبارك لإقليم كردستان هذا الإنجاز الديمقراطي، على الرغم من كل التحديات التي تواجه الإقليم.

إن الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضم مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من خلال الاصلاح الانتخابي وتعزيز الشفافية في المنطقة العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية هي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وساهمت منذ تأسيسها عام 2009 في تقييم العمليات الانتخابية في كل من لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، مصر، الكويت، موريتانيا والعراق ونشرت تقاريراً تقييمية حولها متضمنة الاقتراحات والتوصيات لاصلاح العملية الانتخابية.

تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالشكر للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان على الدعوة لمراقبة الانتخابات، وكافة التسهيلات التي قدمتها لبعثة الشبكة من اجل القيام بعملها باستقلالية. كما لا بد لنا أن نشكر بشكل خاص منظمة تموز للتنمية الاجتماعية (عضو الشبكة في العراق) على كافة الجهود التي بذلتها من أجل إنجاح هذه البعثة. والشكر موصول لكافة الأطراف والقوى التي استقبلتنا للوقوف عند رأيها من العملية الديمقراطية في الإقليم، والشكر لكم أنتم الحاضرون/ات اليوم في هذا اللقاء من إعلاميين/ات ومتابعين/ات للشأن الانتخابي.

التقت البعثة خلال تواجدها في إقليم كردستان بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، وبأغلب الأحزاب السياسية المشاركة والمقاطعة للانتخابات في كل من أربيل والسليمانية، بالإضافة الى عدد من منظمات المجتمع المدني وإعلاميين، كما راقبت البعثة يومي الاقتراع الخاص والعالم.

أولاً: المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام

تجري الإنتخابات البرلمانية في إقليم كردستان للمرة الخامسة منذ العام 1992، وعلى الرغم من كافة التحديات التي يشهدها الإقليم سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، إلا أن الحفاظ على مبدأ تداول السلطة والاحتكام الى صناديق الإقتراع شكل موضع احترام من قبل كافة المتابعين.

لقد انقسمت الأقطاب السياسية الكوردية في مواقفها من إجراء الإنتخابات في موعدها، حيث رأت بعض القوى السياسية أن الظرف السياسي غير مناسب لإتمام عملية ديمقراطية شفافة ونزيهة، خصوصاً في ظل حالة الركود الاقتصادي والانقسام السياسي العامودي، مما أدى الى حالة من الاحباط لدى الناخب الكوردستاني، وبدورها أثرت سلباً على نسبة المشاركة في الإنتخابات. أما البعض الآخر فرأى بأن إجراء الإنتخابات هي نقطة انطلاق جديدة ستساهم حتماً في تحريك عجلة الحياة السياسية من جديد والبحث عن مخارج للأزمات السياسية الكبرى.

يطوي الإقليم في هذه الأيام عاماً على الإستفتاء الذي جرى في 25 سبتمبر 2017 حول انفصال الإقليم عن العراق، ومن ثم إنتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في 12 مايو 2018، وفي المرتين شابت العملية إشكاليات سياسية (في الحالة الأولى) وإدارية وتنظيمية وقانونية (في الحالة الثانية) أدتا إلى فقدان ثقة المواطنين بالديمقراطية وآلياتها. الأمر الذي وضع الأحزاب السياسية أمام تحدي استعادة الثقة من المناصرين/ات وتقديم وعود تستطيع أن تفي بها.

وترى القوى السياسية في إنشاء مفوضية مستقلة للإنتخابات والاستفتاء في الإقليم خطوة جيدة، غير أنها تشكك في استقلاليتها نتيجة لطريقة تشكيلها من خلال المحاصصة الحزبية. وقد لاحظت بعثة الشبكة محاولات المفوضية للإمساك بزمام المبادرة، غير أن بعض القرارات التي صدرت عنها أياماً قبل الإنتخابات تشير الى ضرورة تبني مواقف أكثر حزماً.

وقد أعربت القوى السياسية التي التقمها البعثة عن شكوك حول عمليات تزوير في سجل الناخبين/ات أو في الأوراق الثبوتية للناخبين/ات، مستندين الى وثائق وشهادات حية في حوزتهم تؤكد انتشار عمليات التزوير. علماً ان المفوضية حاولت ضبط عمليات التزوير والحد منها بكافة الوسائل المتاحة.

إن العملية السياسية في إقليم كردستان حساسة ودقيقة، نتيجة عدد من التحديات منها الخلل في العلاقة بين الأحزاب والمواطنين من جهة، وبين حكومة الإقليم والدولة المركزية من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس على العملية الديمقراطية. وواقع الحال، أن المخرج الحقيقي لهذه الأزمة هو في احترام إرادة الناخب، والحد من الفساد والتزوير، وإقرار سياسات عامة مرجعيتها حقوق الإنسان تنحاز لصالح المواطنين/ات، والعمل على بناء أدوات حكم شفافة وعادلة، إذ يجب الاستفادة من التجارب السابقة لا سيما في العام المنصرم من أجل بناء مستقبل مزدهر للإقليم وشعبه.

ثانياً: الإطار القانوني

جاء قانون رقم 5 لسنة 2009 (التعديل الخامس لقانون إنتخابات كردستان- العراق لسنة 1992) باعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل في ظل اعتماد الإقليم دائرة إنتخابية واحدة، وتوزيع المقاعد على أساس أكبر البواقي، وقد تم إلغاء نسبة الحسم. ينص القانون أيضاً على اعتماد التصويت للقائمة، والتصويت للمرشح من داخل القائمة (قائمة مفتوحة). وتم خفض سن الترشح من 30 الى 25 سنة، وسن الإقتراع الى 18 سنة.

لكل كيان سياسي في إقليم كردستان الحق في تقديم قائمة خاصة به تتضمن أسماء مرشحيه، تحتوي على نسبة 30% من النساء ويتم ترتيب النساء بحسب نظام الكوتا (مرشحة على الأقل بين كل 3 مرشحين). وحدد القانون عدد مقاعد مجلس النواب بـ 111 مقعداً، 5 منها مخصصة للكردانيين السريان الآشوريين، و5 مقاعد أخرى للتركمان، ومقعد واحد للأرمن. وبحسب نص القانون، يجري إنتخاب كل مكون من قبل ناخبي/ات المكونات المذكورة.

نصت المادة 6 من قانون التعديل الرابع رقم 2 لسنة 2009 على أن "تشكل بقانون هيئة عليا مستقلة للإشراف على الإنتخابات في إقليم كردستان العراق وإدارة العمليات الإنتخابية، تتولى اعداد جداول الناخبين وتحديد مراكز الإقتراع في الإقليم، وإصدار التعليمات اللازمة لتسهيل سير الإنتخابات، وتسمية أعضاء ورؤساء لجان مراكز الإقتراع".

ثالثاً: الملاحظات

ملاحظات عامة

1. غياب أسس واضحة لتشكيل المفوضية بما يتناسب مع استقلاليتها.
2. غياب سقف واضح للإنفاق الإنتخابي والدعاية الإنتخابية، مما يفتح المجال امام المال الإنتخابي ويؤثر على المساواة بين كافة القوائم المتنافسة.
3. ان غياب هيئة قضائية متخصصة تنظر بالنزاعات الإنتخابية، يؤثر سلباً على حقوق المرشحين/ات والناخبين/ات
4. إن غياب التعداد السكاني وعدم إجرائه دورياً يحد من وصول كافة المواطنين/ات لممارسة حقهم/ن في المشاركة السياسية. كما أن اعتماد وثائق ثبوتية متعددة للإقتراع يحتاج الى جهد أكبر ووقت أطول، وإعلام ودعاية أكثر فاعلية.
5. ان اعتماد سن 25 سنة للترشح، يحرم فئة كبيرة من الشباب من حقهم في المشاركة في الشأن العام.
6. أكد القانون على حق المجتمع المدني بمراقبة الإنتخابات، وقد سهلت المفوضية حصول بعثات المراقبة على التصاريح اللازمة لذلك، غير أن بعثات المراقبة المحلية والدولية وجدت صعوبة في الوصول للمعلومات الوافية حول الإطار القانوني والقرارات ذات الصلة.

7. إن اعتماد الإقليم كدائرة انتخابية واحدة يكرّس هيمنة الأحزاب السياسية الكبرى، ممّا يشكل تحدياً أمام مبدأ عدالة التمثيل ولا يشجع الناخبين/ات على المشاركة.

ملاحظات حول العملية الانتخابية ويومي الاقتراع (الخاص والعام)

1. أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء قرارات في الساعات الأخيرة التي سبقت يوم الاقتراع أربكت الكيانات السياسية والناخبين/ات، مما أدى الى حرمان عدد كبير من الناخبين/ات من حقهم في الاقتراع¹.
2. لاقى قرار المفوضية باعتماد العد اليدوي بدل العد الالكتروني استحسان مختلف القوى السياسية تلافياً للتشكيك في نتائج الانتخابات.
3. اتسمت مرحلة الحملات الانتخابية بالتزام الهدوء إجمالاً من قبل الكيانات السياسية، رغم الحملات الإعلامية المكثفة والإنفاق المالي الكبير على الدعاية والاعلان، وهو أمر لم يتم ضبطه بأي قانون أو إجراء.
4. لم يتم احترام فترة الصمت الانتخابي من قبل بعض الأطراف في يوم الاقتراع العام، حيث قام ممثلي بعض الكيانات السياسية بإصدار مواقف إعلامية خلال يوم الاقتراع، مما أدى الى توتير الأجواء، خصوصاً في محافظة السليمانية، حيث تتالت المواقف السلبية من قبل عدد من الكيانات السياسية الأخرى.
5. ان عمليات العد والفرز الخاصة بالتصويت الخاص، يجب ان تتم فقط بالتوازي مع عملية العد والفرز مساء يوم الاقتراع العام، لما لذلك من تأثير كبير على مزاج الناخبين/ات.
6. فرض التوتر نفسه على الساعات الأخيرة من يوم الاقتراع، خصوصاً في محافظتي السليمانية واربيل، ما له تداعيات على حرية ونزاهة العملية الانتخابية. وقد سجلت فرق المراقبة المحلية تدخل القوى الأمنية، حيث طرد رجال الامن مراقبي منظمة تموز من أحد المراكز.
7. اعتمدت المفوضية إجراءات لضبط التزوير في الأوراق الثبوتية للناخبين/ات، وعلى الرغم من ذلك، سجلت بعثات المراقبة المحلية عدداً من حالات التزوير في مختلف محافظات الإقليم خلال يوم الاقتراع.
8. لاحظت بعثة الشبكة حضور المراقبين/ات المحليين والدوليين في المراكز الانتخابية التي تمت زيارتها.
9. لاحظت بعثة الشبكة عدم جهوزية معظم مراكز الاقتراع لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، كما أن شكل العازل وارتفاعه لا يسمح لهم/ن بممارسة حقهم دون طلب المساعدة، مما يؤثر على سرية وحرية الاقتراع.

¹ http://www.khec.krd/Details_ar.aspx?jimare=92

رابعاً: التوصيات

انطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات التي تتبناها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة، نوصي بما يلي:

1. ضرورة إجراء تعداد سكاني لكافة سكان الإقليم، وتنقيح سجل الناخبين/ات بشكل سنوي، تفادياً لأي أخطاء.
2. الاتفاق على عقد اجتماعي يضمن المساواة بين جميع المواطنين/ات، وينظم العلاقة السياسية والإدارية، ويساهم في تكريس الاستقرار والمواطنة الفعالة.
3. تنظيم العمل السياسي من خلال إقرار قانون للأحزاب انسجاماً مع الحقوق المدنية والسياسية.
4. إعادة النظر في نظام تكوين المفوضية وإصلاح نظامها التأسيسي والتنظيمي بما يضمن استقلاليتها، وضمان تكليفها قبل مدة زمنية كافية لتنظيم العملية الانتخابية.
5. تعديل قانون الانتخابات، ليشمل تشكيل هيئة قضائية مختصة، تبت بالنزاعات الانتخابية، وتحديد المهل القانونية للبت بالطعون.
6. تأهيل مراكز الإقتراع لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لتمكينهم من ممارسة حقهم بحرية تامة.
7. اصلاح قانون الانتخابات تماشياً مع المعايير الدولية لنزاهة وشفافية الانتخابات، واحتراماً لمبادئ تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين/ات، واحترام إرادة الناخبين/ات، وضمان أكبر مشاركة شعبية في العملية الانتخابية.
8. وضع قانون وقواعد ناظمة للإنفاق الانتخابي والدعاية الانتخابية، تتيح فرص التنافس بين جميع المرشحين بشكل عادل وحر.
9. إعادة النظر في تقسيم الدوائر بما يضمن حسن التمثيل وتوسيع المشاركة في الانتخابات. مع التأكيد على أن نظام الانتخاب النسبي هو النظام الأكثر عدالة، ولهذا نرى أهمية الحفاظ على النظام وتطويره بما يخدم العملية الانتخابية وصحة التمثيل.
10. عدم التمييز بين المرشحين والمرشحات عند احتساب الفائزين/ات، وذلك احتراماً لإرادة الناخبين/ات دون اعتبارها جزءاً من الكوتا التي يفرضها القانون.
11. خفض سن الترشح ليصبح 21 سنة على الأقل (تماشياً مع مبدأ خفض سن الإقتراع الى 18 سنة).

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

اربيل في 1 أكتوبر 2018